أكد أن الكويت على أهبة الاستعداد لاحتضان القمة الخليجية المقبلة

الجارالله: العلاقات الكويتية-الألمانية «تاريخية ومتميزة»

نائب وزير الخارجية خالد الجارالله خلال حضوره احتفالية السفارة الألمانية

الجارالله يشارك السفير الألماني في الكويت قطع كيكة خلال الاحتفال

جانب من حضور احتفالية السفارة الألمانية لدى الكويت

وصف نائب وزير الخارجية خالد الجارالله أول أمس العلاقات (الكويتية–الالمانية) ب»التاريخية والمتميزة» وذلك في ضوء الزيارات المتبادلة بين قيادتي البلدين.

وأضاف الجارالله في تصريح للصحفيين على هامش احتفالية السفارة الألمانية لدى دولة الكويت بمناسبة اليوم الوطني لجمهورية المانيا الاتحادية "اننا مازلنا نتذكر الزيارة التاريخية التي قام بها صاحب السمو امير البلاد الشيخ صباح الأحمد إلى المانيا عام 2010».

وأفاد بأن تلك الزيارة كانت "ممتازة وإيجابية" إذ حققت دفعة كبيرة في تقوية العلاقات بين البلدين عبر التوقيع على عدة اتفاقيات مشتركة مضيفا "لذا ننظر الى العلاقات الثنائية بأنها تتسم بالحيوية».

وأفاد بأن الاستثمارات الكويتية في المانيا تزيد على 30 مليار يورو جزء منها يخص الهيئة العامة للاستثمار والجزء الكبير منها يخص القطاع الخاص الكويتي ما يعد مؤشرا على حيوية العلاقة التي تجمع البلدين.

وذكر ان هناك تعاونا بين البلدين في المجالات العسكرية والأمنية والبيئية مؤكدا حرص قيادتي البلدين على تطوير هذه العلاقة وتعزيزها في كافة المجالات.

وردا على سؤال حول موعد تزويد الجانب الألماني الكويت بالعربات الخاصة باقتفاء الأثر ذكر الجارالله انه "تم الاتفاق على هذه العربات وهي في مراحلها النهائية ومن المتوقع تسلمها قريبا".

وأكد نائب وزير الخارجية خالد الجارالله أن "دولة الكويت على اهبة الاستعداد لاحتضان القمة الخليجية المقرر عقدها في ديسمبر المقبل" معربا عن تمنياته بأن "تعقد في موعدها المقرر".

وقال الجارالله في تصريح للصحفيين على هامش الاحتفالية إنه "ليس هناك اتصالات مع رؤساء دول مجلس التعاون بشأن انعقاد القمة لكن من الطبيعي ان نكون على اهبة الاستعداد لها ونتمنى ان تعقد في موعدها".

وردا على سؤال حول آخر المستجدات بشأن الوساطة الكويتية لحل الخلاف الخليجي اكد ان "الوساطة الكويتية مستمرة وستتواصل الى ان نصل لنهاية سعيدة لهذا الخلاف المؤسف".

وحول الزيارة المرتقبة التي سيقوم بها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز إلى روسيا قال الجارالله انها زيارة "تاريخية ومهمة" إذ انه "للمرة الاولى يزور روسيا ملك من المملكة العربية السعودية الشقيقة" مبينا ان "هناك مصالح مشتركة كبيرة تجمع الجانبين وهذه الزيارة تصب في مصلحة البلدين واستقرار المنطقة وازدهارها".

كما أكد نائب وزير الخارجية خالد الجارالله ثقة دولة الكويت في التوصل الى تصور مشترك مع العراق بشأن الخيارات الممكنة لتسديد التعويضات المستحقة لبلاده والبالغة 4ر6 مليار دولار امريكي.

وقال الجارالله إنه "عقد اجتماعا في جنيف للنظر في طلب الكويت والعراق تمديد المفاوضات المتعلقة بدراسة خيارات تسديد المبلغ المتبقي من التعويضات" لافتا إلى وجود عدد من الخيارات سيتفق عليها الطرفان خلال الشهرين المقبلين.

واعتبر موافقة سكرتارية لجنة التعويضات على طلب تمديد هذه المفاوضات لمدة شهرين "إيجابية" مؤكدا "نحن على ثقة بأننا سنصل خلال هذه المدة مع أشقائنا في العراق إلى تصور مشترك لمستقبل الخيارات الممكنة لتسديد المستحقات". وبسؤاله عن الخيارات المطروحة افاد الجارالله بأن "هناك أكثر من خيار مطروح ومنها الغاز والاستثمار وتخفيض نسبة التعويضات لكن يبقى خيار الغاز هو الأرجح" مؤكدا ثقته "الكبيرة" في التوصل الى تفاهم مشترك يحقق مصلحة الطرفين.

واثقون من التوصل إلى اتفاق مع العراق بشأن التعويضات

المرزوق: نبحث مع العراق حالياً استيراد الغاز مقابل التعويضات

وزير النفط وزير الكهرباء والماء عصام المرزوق خلال حضوره احتفالية السفارة الألمانية

قال وزير النفط وزير الكهرباء والماء الكويتي عصام المرزوق أن هناك مباحثات تجرى حاليا مع العراق بشأن استيراد الغاز العراقي مقابل التعويضات المستحقة لدولة الكويت.

وأضاف المرزوق في تصريح للصحفيين على هامش احتفالية السفارة الالمانية لدى دولة الكويت بمناسبة اليوم الوطني لجمهورية المانيا الاتحادية ان "جزء من المباحثات الجارية حاليا يتعلق باستيراد الغاز الى الكويت وسنرى اثرها قريبا".

وذكر انه "قريبا سنوقع الاتفاق مع الجانب العراقي ويبقى التفاهم على القيمة" مبينا ان "حجم الغاز المستورد سيبدأ ب50 مليون قدم مكعب سيزيد الى نحو 200 مليون قدم".

وحول المشروعات الجديدة الخاصة بوزارة الكهرباء قال المرزوق "نعمل حاليا على انجاز مشروع محطة لتوليد الكهرباء بواسطة الطاقة الشمسية وبسعة 1500 ميغاواط وسينفذه القطاع النفطي ونتوقع تشغيله بحلول 2020".

وأفاد بأن المشروع سيسهم الى جانب المشروعات الاخرى لاسيما (محطة الزور) في تنفيذ خطة الكويت الاستراتيجية الهادفة الى توفير ما نسبته 15 في المئة من استهلاك الطاقة عبر الاعتماد على الطاقة المتجددة. وردا على سؤال حول تحسن مستوى الخدمات الكهربائية خلال فصل الصيف الماضي افاد بأن "هناك عاملين اثنين هما توفير الطاقة عبر تشغيل وحدات جديدة وحملات الترشيد التي اتت ثمارها بانخفاض نسبة الاستهلاك". واوضح المرزوق انه "نتيجة لتوفير الطاقة خلال الصيف الماضي تمكنا من تصدير الكهرباء الى امارة ابو ظبي اذ وفرنا لها 200 ميغاواط و150 ميغاواط لمملكة البحرين. وأشار الى اننا "مازلنا نتعامل بالمقايضة فيما يتعلق بالربط الخليجي" مبينا انه "اذا تم تزويدهم بنحو 200 ميغاواط فبالمقابل يتم اخذ كمية من الكهرباء منهم في فترة اخرى".

واستطرد المرزوق قائلا "نعمل على ايجاد وسيلة لخلق سوق للكهرباء بحيث يكون الدفع نقدا للكهرباء التي يتم توفيرها". وفيما يتعلق بتحصيل الفواتير قال المرزوق ان (الكهرباء) طورت من عملية التحصيل خلال الفترة الماضية إذ اصبح بإمكان المستهلك تصوير عداد الكهرباء الخاص به وارسال الصورة الى الوزارة عبر وسائل التواصل الاجتماعي للتعرف على قيمة الاستهلاك ومن ثم دفع الفاتورة عبر شبكة الانترنت دون الحاجة للمراجعة الشخصية.

الكويت تدعو إلى تحسين رفاه الشعوب وفقاً لأهداف التنمية المستدامة

الملحقة الدبلوماسية في وفد الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة سارة الزومان

قالت الكويت إنها لن تدخر جهدا في تعزيز الجهود المبذولة للارتقاء بالتنمية الاجتماعية مؤكدة أهمية تضافر الجهود المشتركة وتقاسم المسؤوليات وتبادل الخبرات كمجتمع دولي لتحسين رفاه شعوب العالم ونوعية حياتها وفقا لأهداف التنمية المستدامة.

جاء ذلك في كلمة دولة الكويت أمام اللجنة الثالثة (الاجتماعية والإنسانية والثقافية) للدورة ال72 للجمعية العامة للأمم المتحدة مساء أمس الأول والتي ألقتها الملحقة الدبلوماسية في وفد دولة الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة سارة الزومان.

وقالت الزومان ان دولة الكويت تشاطر الأمين العام الرأي بأن أهداف التنمية المستدامة متكاملة وغير قابلة للتجزئة وعالمية الطابع وتنطبق على جميع الفئات ومنهم الشباب.

وأضافت ان تنمية الشباب لاتتسم بأهمية حاسمة لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 فحسب بل للشباب دور هام في تحقيق أطر إنمائية أخرى من بينها خطة عمل أديس أبابا لتمويل التنمية وإعلان برنامج عمل اسطنبول.

وأكدت الزومان ما جاء في تقرير الأمين العام بشأن أهمية تعزيز المؤسسات الحكومية للشباب ورحبت بالإشارة إلى تجدد اهتمام بعض الدول ومن ضمنها دولة الكويت بتعزيز المشاركة المدنية والعمل التطوعي للشباب وهو الأمر الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بمشاركة الشباب في التنمية المستدامة على نطاق أوسع.

وأشارت الى ان دولة الكويت قامت في هذا الصدد بإطلاق عدة مبادرات لتعزيز دور الشباب في العمل التطوعي ووضع لائحة لتنظيم فرق العمل التطوعي ورسم الخطط والبرامج التدريبية اللازمة للمتطوعين ومتابعة أعمالهم بما يضمن الاستفادة من قدراتهم.

وأضافت الزومان إن هناك قانونا جديدا قيد الإصدار لتنظيم العمل التطوعي والفرق التطوعية شارك في صياغته مجاميع تطوعية من فئة الشباب.

وقالت "انه في إطار تعزيز التكامل الاجتماعي نؤكد التزام دولة الكويت الكامل ببنود الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ومواصلة الجهود لدمجهم الشامل في المجتمع ضمن إطار رؤية الكويت بحلول عام 2035 نحو الأشخاص ذوي الإعاقة".

وذكرت الزومان ان دولة الكويت حرصت على ضمان توفير الحماية والدعم لذوي الإعاقة وذلك بإنشاء هيئة ذات شخصية اعتبارية تسمى الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة ووفرت كل السبل التي تحقق لهم العيش الكريم. وأفادت بان دولة الكويت تقدم لذوي الإعاقة العديد من الخدمات منها الوقائية والطبية والتأهيلية والتربوية والثقافية والعلاج النفسي وخدمات أخرى بالإضافة الى فرص التعليم والتدريب والتشغيل حسب إمكاناتهم. وفي مجال جهود الدولة لرعاية المسنين ومن منطلق ثقافة وقيم المجتمع الكويتي أوضحت الزومان ان الدولة تكفل عدة ضمانات للمسن مثل الحق في مخصص شهري يكفل له رعاية صحية لضمان معيشة لائقة له بالإضافة الى توفير وتجهيز دور الرعاية وتزويدها بذوي الخبرة والاختصاص.

وأضافت ان دولة الكويت تقوم بتوفير خدمات للرعاية الإيوائية والنهارية والمتنقلة والقانونية للمسنين في حين يُمنح المسن الأولوية في إنجاز معاملاته في الدولة ويعفى من كافة الرسوم مقابل الخدمات العامة. وفي سياق تقرير الأمين العام بشأن " تنفيذ أهداف السنة الدولية للأسرة وما بعدها" وارتباطه بأهداف التنمية المستدامة وخاصة المتعلقة بالقضاء على الفقر والجوع وضمان حياة صحية للجميع اكدت الزومان التزام الكويت بحماية ورعاية الأسرة وفقا لما جاء في الدستور الذي يعتبر الأسرة أساس المجتمع.

وقالت "انه من هذا المنطلق حرصت بلادي على تقديم الدعم المادي والمعنوي اللازم للأسرة وذلك من خلال إصدار قانون المساعدات العامة لسنة 2015 والذي يتضمن تقديم الدعم المادي للأسر المحتاجة والفئات المستضعفة خاصة أسر المطلقات وربات البيوت وأسر المساجين والأرامل مما يحافظ على كيان الأسرة ويساعد على تمكينها ماديا". وأشارت الزومان الى ان دولة الكويت قامت بإنشاء وتنظيم مراكز تسوية المنازعات الأسرية وحماية أفراد الأسرة من العنف والإيذاء في كل محافظة ويلحق المركز بمحكمة الأسرة ويتولى تسوية المنازعات الأسرية وإبداء النصح والإرشاد لذوي الشأن وحماية أفراد الأسرة من العنف والإيذاء. وبينت ان هذه المراكز تعمل على إيجاد الحلول المناسبة والتنسيق مع الجهات المعنية بإعادة النظر في بعض القوانين أو التشريعات ذات الصلة بحقوق (المتعرضين للعنف) بما يحفظ كرامتهم الإنسانية والعمل على تعزيز الثقة لدى الطفل المعنف ومعالجة ما يحدثه العنف من تفكك أسري.

.. وتجدد التزامها بمسؤولياتها الدولية تجاه أهداف التنمية المستدامة

المستشار نواف الأحمد

أكدت الكويت مجددا حرصها والتزامها بمواصلة تحمل مسؤولياتها الإقليمية والدولية تجاه تحقيق كل أهداف التنمية المستدامة وتعزيزها وتكثيف العمل المتعدد الأطراف باعتباره أحد الروافد الرئيسية لمراجعة أوجه التعاون والتنسيق في العديد من المجالات.

جاء ذلك في كلمة وفد دولة الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة خلال المناقشات العامة للجنة الثانية "الاقتصادية" للدورة ال72 للجمعية العامة للأمم المتحدة والتي ألقاها المستشار نواف الأحمد مساء الثلاثاء.

وقال الأحمد ان حرص دولة الكويت على تحقيق اهداف التنمية المستدامة يتجلى بمشاركتها الفعالة وعلى اعلى المستويات في كافة البرامج والفعاليات الإنمائية التي نظمتها الأمم المتحدة لدعم التكامل التنموي بالرغم من ان دولة الكويت مصنفة كإحدى الدول النامية ذات الدخل المرتفع.

وأضاف ان هذا الحرص يأتي ايمانا منها بالمبادئ الإنسانية وما انتهجته من سياسات تحث على تقديم المساعدات الإنسانية للشعوب والدول المحتاجة عبر استضافة دولة الكويت للعديد من المؤتمرات الاقتصادية والإنمائية والإنسانية في السنوات القليلة الماضية.

وأشار الأحمد الى ان دولة الكويت اطلقت مبادرات مختلفة تهدف الى تعزيز الشراكة والتعاون في المجال التنموي والإنساني حيث تقوم بمتابعة استمرار سيرها وآليات تنفيذها للتأكد من تحقيقها لأهدافها المعلنة.

وبين ان دولة الكويت لم تدخر جهدا في مساعيها الرامية الى تقديم المساعدات التنموية للدول النامية والدول الأقل نموا من خلال مؤسساتها المختلفة وأبرزها الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية عن طريق تقديم منح وقروض ميسرة لإقامة مشاريع البنى التحتية لتلك الدول.

وأفاد الأحمد بان دولة الكويت استمرت خلال السنوات الماضية في تقديم مساعدات تنموية بلغت نسبتها 2ر1 في المئة من إجمالي الناتج المحلي أي أكثر من ضعف النسبة المتفق عليها دوليا استفادت منها 106 دول حتى يومنا الحالي.

وشدد على ضرورة وفاء الدول المتقدمة بما التزمت به بتخصيص ما نسبته 7ر0 في المئة من ناتجها القومي الإجمالي لتأمين حصول الدول النامية على تمويل مستدام تأكيدا على الالتزامات التي تعهد بها المجتمع الدولي.

وفيما يتعلق بالتنمية المستدامة اشار الأحمد الى تبني حكومة دولة الكويت لمشروع "كويت جديدة" كإضافة لخطط التنمية الوطنية التي تهدف الى توجه موحد نحو مستقبل مزدهر ومستدام منبثق عن تصور حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه لرؤية دولة الكويت بحلول عام 2035. واكد الأهمية التي توليها دولة الكويت لخطة 2030 للتنمية المستدامة عبر تنفيذ أهدافها محليا وتكييفها في إطار هذه الرؤية إذ بلغ إجمالي عدد المشاريع التنموية في خطة التنمية الوطنية 279 مشروعا بينها 25 مشروعا تم إنجازه و152 مشروعا في المرحلة التنفيذية مقابل 91 مشروعا في طور التحضير.

وشدد الأحمد على دور دولة الكويت الإنساني والتنموي الريادي في تعزيز التعاون المشترك بين دول العالم للقضاء على الفقر وتخفيف عبء الديون والتصدي للآثار المترتبة عن تغير المناخ وتلبية احتياجات ومتطلبات الدول التي تواجه أوضاعا خاصة لتحقيق التنمية المستدامة بمختلف أبعادها.

وبين أهمية دور الأمم المتحدة في تقريب مصالح الشعوب خلال المرحلة الراهنة في ظل التحولات السياسية والاقتصادية والبيئية بغية تحقيق التنفيذ الأمثل لآفاق إنمائية جديدة وعلى رأسها القضاء على الفقر بحلول عام 2030. وقال الأحمد انه من مبدأ دعم وتأييد وفد الكويت لجهود الأمم المتحدة ولجهود الأسرة الدولية المبذولة تجاه تعزيز عمل الجمعية العامة عبر تنشيط أعمالها تماشيا مع ما نصت عليه الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام 2005 فإنها تجدد التزامها بدعم جهود هذه اللجنة في تحديث أساليب عملها وممارساتها من أجل تحسين نوعية المناقشات وتأثير مداولاتها وقراراتها.

وأشاد بجهود الدول الأعضاء وأجهزة الامم المتحدة المعنية في رسم معالم التنمية المستدامة لعام 2030 عبر توافق عالمي غير مسبوق حول رؤية مشتركة للتنمية بمختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتي تمثل منطلقا لدعم التطلعات الإنمائية العالمية بغية مواكبة المتغيرات الإنمائية.

كما أشاد الأحمد بالمساعي الرامية الى الوصول للنمو الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المرجو نسبة وتناسبا مع خصائص الدول ومستوياتها الإنمائية إضافة الى ما أفضى اليه مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ وما أثمر عنه اتفاق باريس لعام 2015.

وبين الأحمد ان هذه الجهود تأتي كاستجابة دولية لمواجهة ظاهرة تغير المناخ بشكل عادل ومتوافق مع مبادئ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ وصولا الى مرحلة الرخاء العالمية المرجوة التي تسعى جميع الدول الى بلوغها.